



النشرة الإخبارية



نشرة شهرية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية - السنة السادسة عشر - العدد العاشر أكتوبر (تشرين أول) 2007

حدث الشهر

**لقاء خبراء حول
الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية
الجزائر- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
2007 / 10 / 25-23**



تحت الرعاية الكريمة لمعالي المهندس محمد الأمين كباشي وزير الزراعة والغابات بجمهورية السودان، احتفلت المنظمة تحت الرعاية الكريمة لمعالي الدكتور السعيد برکات وزير الفلاحة والتنمية الريفية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لقاء خبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية، وذلك بمدينة الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة 2007/10/25-23.

وفي حفل افتتاح اللقاء ألقى معالي الدكتور سالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية كلمة ضافية تطرق في مستهلها إلى معايير وبنود متطلبات الممارسات الزراعية الجيدة، مشيرا إلى أن تلك المعايير قد لاقت تشجيعا من الحكومات والجهات المصدرة والمستوردة المنتجة

الافتتاحية

**الممارسات الزراعية الجيدة طريقنا لإنتاج
غذاء آمن وسلامة الغذاء**
كانت سلامة الغذاء في السابق تقتصر على إخراج الأغذية غير السليمة من الأسواق بعد دخلوها إليها، وكانت ردود الأفعال محكومة بمعايير التنفيذ دون استخدام أسلوب الوقاية لتقدير المخاطر والحد منها.
وفي السنوات الأخيرة ظهر مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة كنتيجة للتغير السريع والتعلم في الاقتصاد الغذائي، وللضغط المتزايد من قبل المستهلكين والتزامات مجموعة واسعة من أصحاب الشأن حول إنتاج غذاء آمن وسلامة الغذاء
وأصبح مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة أكثر شيوعاً للتعبير عن المعايير الخاصة بوسائل الإنتاج الزراعي وتداوله، وأالية تنفيذها ومتبعتها على مستوى المزرعة، وقد لاقت هذه المعايير تشجيعاً من الحكومات والجهات المصدرة والمستوردة والمنتجة للغذاء، إضافة إلى تجار التجزئة وأطراف أخرى معنية بالقطاع الزراعي في العديد من دول العالم.

وتقديراً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأهمية المتزايدة لموضوع الممارسات الزراعية الجيدة، فقد ضمنت خطة عملها لعام 2007 مشروعًا لنشر الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، تشمل مكوناته لقاء خبراء، إعداد دراسة توثيقية حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، وإعداد دليل استرشادي بهدف توجيه المزارعين وأصحاب العلاقة إلى الطرق المناسبة لتطبيق وتأهيل ومنح الشهادات في هذا المجال. وقد شهد شهر أكتوبر (تشرين أول) الحالي عقد لقاء الخبراء، بمدينة الجزائر العاصمة، وبالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حيث خرج اللقاء بجموعة من التوصيات تأمل أن تكون معينة لنا ولجهات ذات العلاقة نحو ممارسات زراعية جيدة تقود إلى إنتاج غذاء آمن وسلامة.

والله الموفق

(بقية حديث الشهر)

للسلع الغذائية، إضافة لتجار التجزئة في العديد من دول العالم. وأكد معاليه أنه وعلى الرغم من أهمية الممارسات الزراعية الجيدة في بناء قدرات المزارعين وتحسين كفاءتهم، فإن تطبيقها لا يزال في مراحله الأولى في العديد من الدول العربية، الأمر الذي دعا المنظمة إلى إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة ضمن خطة عملها لعام 2007، معرِّياً عن أمله في أن يخرج هذا اللقاء بالتجاهات والمقترحات المناسبة التي تساعده على نشر وزيادة معدلات تبني الممارسات الزراعية الجيدة في قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية.

كما ألقى سعادة الأستاذ / عبدالسلام شلغوم، الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كلمة نيابة عن معالي الوزير، أكد فيها على أهمية مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة، ومشيرا إلى أن السياسات الزراعية بالجزائر قد شهدت تحولات وتطورات هامة من أوائل التسعينات، كان بعضها انعكاساً لإحداث مستجدات خارجية وبعضها الآخر انعكاساً لتطورات ومتغيرات داخلية، وتطرق سعادته إلى التحديات الكبيرة التي تواجه المستقبل وتقف عثرة أمام مشكلة الأمن الغذائي، داعياً إلى الاستفادة مما حققه مختلف الدول العربية والأجنبية في مجال التنمية الزراعية.

هذا وقد استهدف اللقاء بصفة أساسية تبادل الخبرات والتجارب حول الممارسات الزراعية الجيدة بين الدول العربية، بجانب مناقشة نتائج تحليل واقع هذه الممارسات بالدول العربية، بما يساعد في نشر وزيادة معدلات تبنيها في إنتاج وتداول السلع النباتية والحيوانية والسمكية في الوطن العربي.

واشتملت محاور اللقاء على مناقشة عدد من المواضيع تناولت التطورات في الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، مفاهيم وأسس الممارسات الزراعية الجيدة، التجارب العربية والإقليمية والدولية الناجحة والرائدة في مجال الممارسات الزراعية الجيدة، الممارسات الزراعية الجيدة في مجال المحاصيل الحقلية، الممارسات الزراعية الجيدة في مجال المحاصيل البستانية، الممارسات الزراعية الجيدة في مجال الإنتاج الحيواني والسمكي، والممارسات الزراعية الجيدة في مجال وقاية النباتات، إضافة إلى أوراق عمل قطرية حول أوضاع الإدارة المزرعية في الدول العربية.

وقد شارك في هذا اللقاء ممثلو (13) دولة عربية، إضافة إلى (6) من مديري القطاعات الزراعية بولايات الجزائر. وقد توصل المشاركون في اللقاء إلى عد من التوصيات الهامة، حيث أكدوا على أهمية تبني المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمشروع المقترن المضمون في الدليل الذي أصدرته المنظمة حول "نشر وزيادة معدلات تبني الممارسات الزراعية الجيدة في مجال إنتاج وتجارة السلع والمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية في الدول العربية، ومفاتحة الجهات المعنية في الدول العربية والمؤسسات التمويلية والإثنائية العربية والإقليمية والدولية بشأن تمويل وتنفيذ المشروع".

كما تضمنت توصيات اللقاء التأكيد على أهمية عقد دورات تدريبية حول الممارسات الزراعية الجيدة، وضرورة تضمين الممارسات الزراعية الجيدة في المناهج التعليمية في الدول العربية.

الدورة الثامنة والعشرون لمجلس إدارة المعهد العربي للغابات والراغي
دمشق - الجمهورية العربية السورية 27/10/2007

بناءً على الدعوة الموجهة من معالي الدكتور سالم اللوزي مدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تم عقد الدورة الثامنة والعشرين لمجلس إدارة المعهد العربي للغابات والراغي، برئاسة معاليه وحضور السادة أعضاء مجلس إدارة المعهد، وذلك بمدينة دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 27/10/2007.

وقد أشتمل جدول أعمال هذه الدورة على مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بسير العمل في المعهد، حيث أصدر المجلس الموقر في ختام أعماله جملة من القرارات اشتملت على متابعة قرارات المجلس في دورته السابقة (السابعة والعشرين)، وفي هذا الصدد تم حث إدارة المعهد على إجراء المزيد من الاتصالات مع مماثلي المنظمات الدولية والإقليمية في الجمهورية العربية السورية من أجل تأمين مشروعات مشتركة تنفذ بتمويل من تلك المؤسسات، خاصة الأنشطة التدريبية وورش العمل. كما اشتملت القرارات على ما ورد بتقرير إدارة المعهد عن أنشطة العام الدراسي (2006-2007)، وبرنامج عمل المعهد للعام الدراسي (2007-2008)، إضافة إلى عدد من القرارات المتعلقة بتنظيم وتسخير العمل الأكاديمي بالمعهد.

**التوقيع على اتفاقية تنفيذ مشروع
تنمية صادرات اللحوم في الصومال**

تم في يوم الأربعاء الموافق 31 أكتوبر (تشرين أول) 2007، التوقيع على اتفاقية ثنائية بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، خاصة بمشروع تنمية صادرات اللحوم في جمهورية الصومال، الذي تشتهر المنظمة في تنفيذه مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وتمويله جامعة الدول العربية بموازنة قدرها مليون دولار أمريكي.

وبناءً على هذه الاتفاقية الثانية سيتم فوراً مباشرة العمل في تنفيذ المكونات التي ستقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذها في إطار هذا المشروع.

هذا وقد اشتملت خطة العمل المتكاملة التي قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنشطة لبناء القدرات تمثلت في إعداد دراسة لتحديد الاحتياجات التدريبية للمشروع، تنفيذ ورشتي عمل تدريبيتين (على مستوى المدربين) في مجال تفتيش اللحوم وضبط الجودة وفقاً للاشتراطات والضوابط العالمية، تنفيذ تدريب أثناء الخدمة لمدة (6) أشهر لفائدة العاملين في مجازر اللحوم في الصومال، تدريب فنيي العامل العاملين في القطاع العام على الاختبارات المعملية وضوابط الجودة وطرق تشغيل وصيانة الأجهزة والمعدات التي يقوم المشروع بتأمينها.

من إصدارات المنظمة

**الدراسة القومية حول
تنسيق تجارة البذور والتقاوي
للمحاصيل الغذائية الرئيسية في الدول العربية**

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية حديثاً دراسة قومية حول تنسيق تجارة البذور والتقاوي للمحاصيل الغذائية الرئيسية في الدول العربية، وتتكون هذه الدراسة من جزعين رئيسيين يغطي الجزء الأول الجانب القومي، فيما يختص الجزء الثاني بالدراسات القطرية، ويشتمل كل جزء على ستة أبواب تناولت المواضيع التالية: في الباب الأول تم دراسة أنظمة إنتاج البذور والتقاوي، وتحصص الباب الثاني لدراسة الأنظمة التسويقية للبذور والتقاوي المنتجة محلياً والمستوردة. وتناول الباب الثالث دراسة الأنظمة والتشريعات واللوائح والمارسات التي تحكم عمليات إنتاج وتجارة وتسويقي البذور والتقاوي، أما الباب الرابع فقد تعرض للمعوقات والمشاكل التي تواجهه تطور أنظمة وسياسات إنتاج وتجارة وتسويقي البذور والتقاوي. ودرس الباب الخامس البرامج والمشروعات الوطنية القائمة والم المقترحة لتطوير سياسات وأنظمة إنتاج وتجارة وتسويقي التقاوي والبذور، بينما درس الباب السادس البرامج والمشروعات القومية القائمة والم المقترحة لتطوير وتنسيق سياسات ونظم إنتاج وتجارة وتسويقي التقاوي والبذور وتعزيز التعاون العربي في مجال إنتاج وتجارة البذور والتقاوي.

وقد تبين من دراسة الأوراق القطرية لست عشرة دولة عربية في الباب الأول من الدراسة ما يلي: (أ) لا زالت صناعة البذور والتقاوي في الدول العربية في أول الطريق بينما نجدها في عدد من الدول قطعت شوطاً مهماً مثل مصر وسوريا والمغرب والجزائر والأردن.

(ب) تستورد معظم الدول العربية جزءاً كبيراً من احتياجاتها من البذور والتقاوي وبخاصة بذور الخضروات، الشوندر السكري، البطاطس، وغيرها.

(ج) تتوفّر إمكانات إنتاج التقاوي والبذور محلياً في الدول العربية من خبرة فنية وتقانات عالية وكوادر مدربة ومن موارد طبيعية من أراضٍ ومياه صالحة للزراعة ومن إمكانات مادية وقدرات عالية للاستثمار في مجال إنتاج هذه المواد.

(د) تختلف الدول العربية في النظم المعتمدة لإنتاج البذور والتقاوي حيث أعطيت مهمة الإنتاج إلى القطاع العام في بعضها وللقطاع المشترك في البعض الآخر وللقطاع الخاص في مجموعة ثلاثة من الدول.

(هـ) أوضحت الدراسة أن مقومات صناعة التقاوي غير متوفّرة لدى بعض الدول بسبب الظروف البيئية أو من قلة في مياه الري أو من نقص في القدرات الفنية.

(و) تقوم مؤسسات وشركات حكومية في إكثار البذور والتقاوي المعتمدة في عدد كبير من الدول، فيما يقوم القطاع الخاص في قلة منها بهذه المهمة. وتعتمد الأصناف الجديدة في غالبية الدول المنتجة للبذور والتقاوي من قبل لجنة إعتماد الأصناف.

(ز) قامت معظم الدول العربية بوضع معايير وحدود وطنية لدراسة جودة البذور والتقاوي اشتقت أساساً من النظم والمعايير والحدود الدولية التي وضعتها منظمات دولية متخصصة.

(ح) اعتمدت الدول العربية على التقانات الحديثة في إنتاج واستنباط الأصناف الجديدة مثل الانتخاب والتهجين واستخدام التقانات الحيوية وزراعة النسج والمعلمات الوراثية وغيرها، علمًا أن دولًا عربية عديدة لا يوجد لديها برامج لاستنباط الأصناف.

(ط) تبيّن أن معظم الدول العربية غير مشاركة في اتفاقية حماية الأصناف النباتية الدولية U.P.O. وأن القليل منها مشترك في الجمعية الدولية لاختبار البذور ISTA. وفي منظمة التعاون للاقتصاد والتنمية OECD وفي الإتحاد الدولي لتجارة البذور FIS.

هذا وقد تعرّضت الدراسة إلى المعوقات والمشاكل التي يعاني منها قطاع إنتاج وتسويقي وتجارة البذور والتقاوي، وتم إيجازها فيما يلي:

- وجود معوقات بشرية تمثل بنقص في عدد المختصين والمؤهلين والمتدربين في مجال استنباط الأصناف وإنكارها واختبار جودتها وفي إيصال التقانة ونقل المعلومات إلى المنتجين.
- عدم وجود دعم أو إعطاء حواجز للعاملين في المؤسسات المسئولة عن أنشطة البذور والتقاوي وتدني رواتبهم وتعويضاتهم.
- ضرورة تطوير وتعديل التشريعات واللوائح والقوانين الخاصة بإنتاج وتسويق البذور وتشجيع الانضمام إلى المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وإيجاد تشريعات تضمن حق المربى.
- دعم وتنمية لجان ومؤسسات مراقبة جودة البذور والتقاوي وإزالة كل العقبات التي تواجه تطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات المرتبطة بهذه المهمة.
- تعاني بعض الدول من ضعف في تطبيق التشريعات والقوانين ومن تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ التشريعات بالإضافة إلى وجود نوع من الأزادوجية والروتين والبيروقراطية.
- تعاني بعض المؤسسات المرتبطة بأنشطة البذور المختلفة من ضعف في البنية التحتية من حيث توفر وكفاية الأجهزة والمعدات المخبرية وبخاصة تلك الموجودة على المنافذ الحدودية كما وأن هناك نقصاً في عدد المحطات البحثية ومختبرات فحص الجودة في بعض الدول العربية.
- يوجد ضعف في الأدوار المعطاة لمجالس التقاوي والبذور الوطنية في رسم سياسات التقاوي والبذور وفي متابعة تنفيذ هذه السياسات.
- عدم وجود إتحادات أو جمعيات تعاونية أو هيئات في بعض الدول وبالتالي عدم وجود دعم للمزارع مكثر البذور أو للفلاح مستخدم البذور المعتمدة.
- وجود نقص في تمويل ودعم ميزانيات المؤسسات المرتبطة بإنتاج واعتماد البذور والتقاوي مما يؤثر سلباً في كفاءة دورها الرقابي والإرشادي والقانوني.
- يسبب ارتفاع أسعار البذور والتقاوي إحجام المنتجين عن استعمالها كما وأن عدم وجود قروض ائتمانية أو دعم للأسعار في بعض الدول العربية يقلل من استخدامها.
- لوحظ وجود ضعف في استخدام التقانات الحديثة في مجال إنتاج البذور والتقاوي لدى عدد من الدول العربية.
- صغر الحيازة الزراعية، قلة المساحات الصالحة للزراعة، قلة المصادر المائية، عدم صلاحية المياه المتوفرة للزراعة وذلك في عدد من الدول العربية.
- كما بينت الدراسة أن هناك برامج ومشاريع وطنية قائمة وهادفة إلى تطوير سياسات ونظم إنتاج وتجارة وتسويق البذور والتقاوي في الدول العربية، بعضها ذو طبيعة استمرارية لبرامج موضوعة سابقاً وبعضها له طابع التجديد والتحديث.
- وأثبتت الدراسة أنه تم اقتراح بعض المشاريع الوطنية لتطوير سياسات ونظم وتجارة وتسويق البذور والتقاوي من قبل بعض الدول العربية، إضافة إلى اقتراح إنشاء شركة خليجية لإنتاج وتسويق البذور، ومقترنات لتحرير السوق وتحrir الأسعار وخصوصاً بعض المنشآت ذات العلاقة بقطاع البذور.

الشئون الزراعية في الدول العربية من أجل تنمية وتطوير القطاعات الزراعية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتتسارعة التي تواجه كافة الأوضاع المؤثرة في القطاع الزراعي العربي. ونسأل الله العلي القدير أن يعم الخير والرخاء كافة أرجاء الوطن العربي، وأن يتحقق أمل الأمة العربية بتضافر الجهود العربية لبلوغ غايات التكامل الزراعي العربي المنشود، والذي يعزز بدوره التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

والله الموفق

اعلان الجائزة

إعلان جائزة المنظمة للإبداع العلمي في المجال الزراعي لعام 2007 : البحوث والدراسات الاقتصادية في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي قطرياً أو عربياً

تعلن المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن جائزتها للإبداع العلمي في المجال الزراعي، والتي تمنحها منذ عام 1997 في إطار برنامجها السنوي لتشجيع البحوث الزراعية الأصلية والمبتكرة، والتي لها الريادة العلمية في المجال الذي تعالجه، بما تضيفه من معرفة فكرية متميزة ذات طبيعة تطبيقية. وقد خصصت هذه الجائزة لعام 2007

للباحث والدراسات الاقتصادية في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي قطرياً أو عربياً.

الجوائز:

1 - تمنح الجوائز للبحوث الثلاثة الفائزة مرتبة وفقاً لنتائج التقييم، وتبلغ القيمة المالية للجوائز الثلاث اثنين وعشرين ألف دولار أمريكي موزعة على النحو التالي:

- الجائزة الأولى وقيمتها عشرة آلاف دولار.
- الجائزة الثانية وقيمتها سبعة آلاف دولار.
- الجائزة الثالثة وقيمتها خمسة آلاف دولار.

2 - تمنح الجائزة للباحث الفائز مهما كان عدد الباحثين المشتركين فيه، وتوزع الجائزة بينهم بالتساوي.

شروط التقديم:

1 - أن يكون البحث المقدم لنيل الجائزة منشوراً أو مقبولاً للنشر في إحدى المجالات العلمية المتخصصة المحكمة (ترفق وثيقة القبول)، وتقبل البحوث الناجحة عن مشروعات تنموية، أو البحوث الممولة.

2 - أن يكون البحث لم يمض على إنجازه أكثر من خمس سنوات (عام 2002 وما بعده).

3 - أن يكون الباحث أو الباحثون المتقدمون لنيل الجائزة من مواطني الدول العربية، ويسمح بمشاركة بباحثين أجانب مع الباحثين العرب ضمن فريق البحث، دون استحقاقهم جوائز مالية والمخصصة لتشجيع الباحثين العرب.

4 - في حالة وجود تمويل خارجي أو وطني للبحث يذكر مصدر التمويل وقيمتها.

5 - لا يكون البحث قد تم أو سيتم الحصول به على درجة علمية.

6 - لا يكون البحث قد سبق له الفوز بإحدى جوائز المنظمة.

إجراءات التقديم:

أ- يتم التقديم للجائزة على النحو التالي :

- يتقدم الباحثون العاملون في المراكز أو المؤسسات البحثية والأكاديمية من خلال الجهات التابعين لها.
- يتقدم الباحثون مباشرة للجائزة من خارج المؤسسات البحثية والأكاديمية.
- تتقدم المؤسسات والشركات بالبحوث التي أجرتها بواسطة فريق من خبرائها وباحتياها

ب- ترسل ثلاثة نسخ (أصلية) من البحث مطبوعة على الحاسب الآلي. ويرفق مع البحث أسطوانة مدمجة (CD) عليها البحث والملخصات العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

ج- يرفق بكل بحث ملخص واف باللغة العربية (5-3) صفحات، يشتمل بشكل واضح على تاريخ إنجاز البحث، أهمية موضوع البحث، أهداف البحث، الطريقة البحثية، نتائج البحث، الأهمية التطبيقية للبحث في التنمية الزراعية والمراجع المستخدمة.

د- ترفق السيرة الذاتية باللغة العربية متضمنة الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، الوظيفة، التاريخ العلمي والأنشطة البحثية والعلمية التي قام بها الباحث أو جميع الباحثين المشاركون. وبالنسبة للمؤسسات والشركات ترفق البيانات التعريفية الخاصة بها، وإنجازاتها العلمية والبحثية.

موعد التقديم:

. 31 أكتوبر(تشرين أول) 2007

ملاحظات:

- تمنح المؤسسات التي أجريت فيها البحوث الفائزة شهادات تقدير من المنظمة العربية للتنمية الزراعية للبحوث الثلاثة الفائزة بها، تقديراً لها على توفير الظروف الملائمة للبحث والباحثين.

- يتم دعوة الباحثين الفائزين بالجوائز الثلاث إلى مكان إنعقاد الدورة (30)، للجمعية العمومية للمنظمة في أبريل، نيسان 2008 لتكريمهم وتسليم الجوائز. وفي حالة مشاركة عدد من الباحثين في البحوث الفائزة، يدعى ممثلاً عنهم، وتحمل المنظمة تكاليف السفر والإقامة للمدعوين.

- تعطى فرصة للباحثين الفائزين للقاء محاضرة حول موضوع البحث الفائز إلى الجمعية العمومية للمنظمة أو إلى المجتمع العلمي العربي خلال فعاليات المؤتمرات أو الندوات واللقاءات المخصصة التي تعقدها المنظمة.

أ- ترسل البحوث والوثائق المطلوبة للتقديم لنيل الجائزة بالبريد السريع على العنوان التالي:

**المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
ص. ب: 474 رمز بريدي 11111 الخرطوم - جمهورية السودان
تلفونات: 249-183 472176-472183
فاكس: 249-183 471402-471050
بريد الكتروني: info@aoad.org**